راعي الحكمة فيما خلق بالاجماع وبنص صنع الله الذي اتقن
كل شي واتقانه ايجاده على مقتضى الحكمة كما قال اعطى كل
شي خلقه اي ما يقتضيه استعداده الذاتي واذا كانت الاجزاء
الخلاء المتشابه متميزة في انفسها مستعدة لما هي عليه فيما لا يزال
من العلويات والسفليات لم يكن التجلي في بعضها دون بعض تر
جيحا بلا مرجح بل المرجح الاستعداد الذاتي كما تبين قال
الرابع لو كان متحيز المكان جوهرا لاستحالة كون الواجب تعالى عرضا
واذا كان جوهرا فاما ان لا ينقسم اصلا او ينقسم وكلاهما باطل اما
الاول فلانه يكون حينئذ جزءا لا يتجزى وهو احقر الاشياء تعالى
الله عن ذلك واما الثاني فلانه يكون جسما وكل جسم مركب
وقد مر ان التركيب ينافي الوجوب الذاتي وايضا فقد تبين ان كل
جسم محدث فيلزم حدوث الواجب والجواب ان الواجب
تعالى من حيث ذاته ليس بمتحيز لغناه الذاتي لكن غناه الذاتي
مقتضي لكونه متعينا بذاته وكونه متعينا بذاته يقتضي الاطلاق
في التجلي في اي مظهر شاء لان مقتضى التعين الذاتي ان لا يتقيد

بشي

بشي من المظاهر الزايد فله ان يتجلى في مظهر له التحيز من غير
منافاة للتنزيه فالتحيز لمظهر التجلي لا للذات فلا يلزم التركيب
في الواجب تبارك وتعالى المستلزم للحدوث المنافي للوجوب
وانما يلزم ظهور الواجب الذي لا حيز له لذاته في المظهر
الذي له حيز وظهور الواجب القديم المنزه عن المكان
في المظهر الممكن الحادث المتحيز قد ثبت بالحديث المتواتر
وقد تبين ان ذاته تعالى لا تتغير بذلك فهو غير مناف للتنزيه
فان قلت قد تقرر في الكتب الكلامية ان الحق تعالى
يمتنع ان يقوم بذاته حادث فكيف يصح ان يتجلى الواجب القديم
تعالى في مظهر حادث قلت اولا انهم لا يثبتون امتناع التجلي في
المظهر الحادث يظهر لك بنقل ادلتهم والكلام عليها قال
في المقصد السادس من الموقف الخامس من المواقف وشرحه
انه تعالى يمتنع ان يقوم بذاته حادث ولنا في اثبات هذا المدعى
وجوه ثلاثة الاول لو جاز قيام الحادث بذاته لجاز ازلا و
اللازم باطل اما الملازمة فان القابلية من لوازم الذات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)